من الثلاثة وهو ان المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان
الكناية من حيث انها كناية لا ينافي ان تكون مجازا في نفسها فيكون
قد يستعمل اللفظ في الكناية بوضع نوعي خصوص المادة كما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى ليس كمثله شئ انه من باب الكناية حيث في
قولهم مثلك لا يفعل لم يقصدوا نفوه عن مثله وعن من يماثله وعن ان يكون على
احد اوصافه فقد نفوه عنه بهذا القول بالغت ارتباه بزيادة ان
يقولوا ليس لمثله مثل وقولنا ليس كمثله شئ
عبارة عن معقولتان على معنى واحد هو نفي المماثلة عنه
وانما فرقنا بينهما ان ما يعد من الكناية من الصفات لا يجوز
استعمال ارادة الحقيقي وهو نفي المماثلة عمن هو متصف به او على
احد اوصافه وفرقنا في السكاكي بين الكناية وبين المجاز بان
الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال
من طويل النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز
الانتقال من الملزوم الى اللازم كالانتقال من البلغ الى الفطن
ومن رماد الى الشجاع وورد هذا الفرق بان اللازم قد يكون بحيث
او بالفهم فيه يحتاج منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم

لا يجوز ان يكون اعم ولا دلالة للعام على الخاص
وح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من
الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي
ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع
الانتقال منه وعايته ان مراده ان الملزوم من خواص
الكناية دون المجاز وشرط الخاص دونه فلا دليل عليه
وقد يجاب عنه بان مراده باللازم ما يكون وجوده على
سبيل الضيعة كطول النجاد والتابع لطول القامة
ولهذا جوز كون اللازم اخص كما اضاحك بالفعل
للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع
ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز
بالعكس وفيه نظر وله يخفى عليك ان ليس المراد بما
للزوم هنا امتناع الانفكاك وهي اي الكناية
ثلثة اقسام الاول ما يتساوى عتبار كونها عبارة
عن الكناية المطلوب بها غيره صفة ولا نسبة
فنها اي من الاولى ما هي معنى واحد مثل ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)